Al-imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)
مجلة العماد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
ISSN: 3106-0323
Volume 2 – Issue 2 – 2026
Pages 580-602

The Shadow Economy and Economic Growth in Developing Countries: An Analysis of its Implications for Gross Domestic Product with an Application to the Libyan Case (2014–2025)

Warda Abdullah Taher Abu Zandah [1*], Sumaya Al-Hadi Mahmoud Al-Rashah [*2], Wafaa Mahmoud Ali Andisha [3]
[1,2,3] Department of Islamic Economics and Finance, Faculty of Sharia and Law, Alasmarya Islamic University, Zliten, Libya
*Corresponding: : w.endisha@asmarya.edu.ly

اقتصاد الظل والنمو الاقتصادي في الدول النامية: تحليل انعكاساته على الناتج المحلي الإجمالي مع تطبيق على الحالة الليبية (2014–2025)

وردة عبدالله طاهر ابوزنداح [1*] ، سمية الهادي محمود الرشاح [2*] ، وفاء محمود علي انديشة [3]
[3،2،1] قسم الاقتصاد والمالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

Received: 02-07-2026; Accepted: 03-08-2026; Published: 21-08-2026

Abstract:
This research examines the phenomenon of the shadow economy in Libya during the period from 2014 to 2025. It analyzes the nature of this parallel economy and its role in shaping economic activity patterns within an environment characterized by weak institutions, declining state regulatory capacity, and challenges to political and security stability. The research aims to explain the factors that contributed to the expansion of the shadow economy, considering it a form of economic adaptation adopted by broad segments of society to cope with economic imbalances and the decline in formal economic activity opportunities The study employs an analytical and econometric methodology that combines the Multi-Indicator and Cause Inherent Variables (MIMIC) model to estimate the size of the shadow economy, the Ordinary Least Squares (OLS) linear regression model to measure its impact on economic performance, and the Granger causality test to reveal the nature of the temporal relationship between the variables under study. It also relies on a set of official economic data issued by the Central Bank of Libya, the International Monetary Fund, and the World Bank during the study period The analysis revealed that the shadow economy represents a significant portion of economic activity in Libya, averaging approximately 43.2% of official GDP during the study period. This figure peaked in 2020, exceeding 54%, due to the escalation of armed conflict, declining oil production, and worsening institutional and economic imbalances. The econometric model also demonstrated a statistically significant inverse relationship between the expansion of the shadow economy and the real economic growth rate. A one percentage point increase in the shadow economy leads to a decrease in the economic growth rate of approximately 0.43 percentage points. Furthermore, the continued prevalence of informal activities is estimated to have resulted in a cumulative loss of over $19.6 billion in tax revenue during the study period The study concludes that addressing the shadow economy in Libya cannot be achieved through regulatory measures alone. A comprehensive reform approach is required, combining strengthening confidence in public institutions, reforming the subsidy system, unifying the exchange market, expanding financial inclusion, and developing the tax system. This approach

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

will contribute to integrating informal economic activities into the formal economy and achieving greater stability and sustainable development.

Keywords: Shadow economy, informal economy, Libya, GDP, institutional fragility, oil rentier economy, MIMIC model.

الملخص

تتناول هذه الدراسة ظاهرة اقتصاد الظل في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2025 من خلال تحليل طبيعة هذا الاقتصاد الموازي ودوره في تشكيل أنماط النشاط الاقتصادي في ظل بيئة اتسمت بضعف المؤسسات، وتراجع القدرة التنظيمية للدولة، وتحديات الاستقرار السياسي والأمني. ويسعى البحث إلى تفسير العوامل التي أسهمت في توسع اقتصاد الظل، باعتباره أحد أشكال التكيف الاقتصادي التي لجأت إليها قطاعات واسعة من المجتمع لمواجهة الاختلالات الاقتصادية وتراجع فرص النشاط الرسمي ، اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية وقياسية تجمع بين نموذج المتغيرات الكامنة متعددة المؤشرات والأسباب (*MIMIC*) لتقدير حجم اقتصاد الظل، ونموذج الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (*OLS*) لقياس أثره على الأداء الاقتصادي، إلى جانب اختبار السببية لجرانجر (*Granger Causality*) للكشف عن طبيعة العلاقة الزمنية بين المتغيرات محل الدراسة. كما استندت إلى مجموعة من البيانات الاقتصادية الرسمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، خلال فترة الدراسة، أظهرت نتائج التحليل أن اقتصاد الظل يمثل نسبة مرتفعة من النشاط الاقتصادي في ليبيا، حيث بلغ متوسط حجمه نحو 43.2% من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي خلال الفترة محل الدراسة، مع تسجيل أعلى مستوياته عام 2020، إذ تجاوز 54% نتيجة تصاعد حدة الصراع المسلح، وتراجع إنتاج النفط، وتفاقم الاختلالات المؤسسية والاقتصادية. كما بين النموذج القياسي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين توسع اقتصاد الظل ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي، حيث يؤدي ارتفاع نسبة اقتصاد الظل بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنحو 0.43 نقطة مئوية. وتشير التقديرات كذلك إلى أن استمرار انتشار الأنشطة غير الرسمية أدى إلى فقدان إيرادات ضريبية تراكمية تُقدّر بأكثر من 19.6 مليار دولار خلال فترة الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن معالجة ظاهرة اقتصاد الظل في ليبيا لا يمكن أن تتحقق من خلال الإجراءات الرقابية وحدها، وإنما تتطلب مقاربة إصلاحية شاملة تجمع بين تعزيز الثقة بالمؤسسات العامة، وإصلاح نظام الدعم، وتوحيد سوق الصرف، وتوسيع نطاق الشمول المالي، وتطوير النظام الضريبي، بما يسهم في دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ضمن الاقتصاد الرسمي وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد الظل، الاقتصاد غير الرسمي، ليبيا، الناتج المحلي الإجمالي، الهشاشة المؤسسية، الاقتصاد الريعي النفطي، نموذج *MIMIC*.

مقدمة:

تُعدّ ظاهرة اقتصاد الظل (الاقتصاد غير الرسمي) من القضايا الاقتصادية المعاصرة التي اكتسبت اهتماماً متزايداً في الأدبيات الاقتصادية خلال العقود الأخيرة، نظراً لما تتركه من تأثيرات واسعة في كفاءة الأداء الاقتصادي، وقدرة الدولة على إدارة مواردها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُقصد باقتصاد الظل مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تُمارس خارج الإطار الرسمي للدولة، سواء كانت أنشطة مشروعة لا يتم تسجيلها أو الإفصاح عنها للجهات الرسمية، أو أنشطة غير قانونية تقع خارج نطاق الرقابة والتشريعات النافذة. ويترتب على ذلك غياب هذه الأنشطة عن الحسابات القومية الرسمية، وعدم خضوعها للنظام الضريبي والرقابي، مما يجعل قياس حجمها وتحديد آثارها الاقتصادية من التحديات المهمة أمام الباحثين وصناع القرار.

هذا وتشير الدراسات الاقتصادية المقارنة إلى أن انتشار الاقتصاد غير الرسمي يرتبط بصورة وثيقة بضعف المؤسسات، وتراجع مستوى الحوكمة، وارتفاع معدلات الفساد، وانخفاض الثقة بين المواطن والدولة، فضلاً عن محدودية فرص العمل الرسمية وارتفاع تكاليف ممارسة النشاط الاقتصاد ضمن الإطار القانوني. فعلى

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الصعيد المؤسسي، تتأثر كفاءة الهياكل الاقتصادية وتوزيع الموارد بمدى قوة المؤسسات وبيئتها التشريعية والإدارية، وقد بحثت دراسة (Younis, 2026) العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى الفساد الإداري في ليبيا ووسائل مكافحته لمعالجة التحديات المؤسسية المرتبطة بالتحولات الهيكلية.

وعند تقييم كفاءة الأداء المالي والإداري في المؤسسات الليبية وأهمية التخطيط المالي، تلعب التقديرات الموازنية دوراً محورياً في الرقابة والتوجيه المالي؛ إذ أشارت دراسة (Bouzriq, 2026) إلى أهمية تقديرات الموازنة في تقييم الأداء المالي والإداري للمؤسسات الليبية. كما تؤكد الأدبيات أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يميل إلى التوسع في البيئات التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني، حيث تصبح الأنشطة غير المنظمة وسيلة للتكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة وتوفير مصادر بديلة للدخل، الأمر الذي يجعلها ظاهرة مركبة تجمع بين أبعاد اقتصادية واجتماعية ومؤسسية متداخلة (حواس، 2021).

وهنا تبرز ليبيا كحالة بحثية ذات أهمية خاصة لدراسة اقتصاد الظل، بالنظر إلى التحولات العميقة التي شهدتها البلاد منذ عام 2011، والتي انعكست بصورة مباشرة على طبيعة النظام الاقتصادي وأداء المؤسسات العامة. فقد أدى استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي، وتكرار الأزمات الأمنية، وضعف الرقابة على الحدود والمنافذ التجارية، وتراجع قدرة الدولة على تطبيق القوانين بصورة فعالة، إلى خلق بيئة ساعدت على نمو العديد من الأنشطة الاقتصادية خارج الإطار الرسمي. وفي ظل هذه الظروف، أصبح الاقتصاد غير الرسمي يمثل جزءاً مؤثراً من النشاط الاقتصادي الوطني، سواء من خلال التجارة غير المنظمة، أو الأنشطة التجارية الصغيرة غير المسجلة، أو أشكال مختلفة من التعاملات الاقتصادية التي تتم بعيداً عن المؤسسات الرسمية.

ويزداد تعقيد هذه الظاهرة في ليبيا بسبب طبيعة الاقتصاد الريعي القائم بصورة أساسية على قطاع النفط، حيث تمثل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من الموارد العامة للدولة، مما يجعل الاقتصاد الوطني شديد الحساسية تجاه تقلبات إنتاج النفط وأسعاره العالمية. كما أدى تراجع الإنتاج النفطي خلال فترات الأزمات، إلى جانب الانقسام الإداري والمالي، إلى إضعاف قدرة المؤسسات الاقتصادية على أداء وظائفها التقليدية، وهو ما انعكس على سوق العمل، ومستويات الدخل، وانتشار الأنشطة غير الرسمية بوصفها آلية للتكيف الاقتصاد في ظل ضعف البدائل الرسمية(World Bank, 2021 ؛ IMF, 2023a). وفي سياق البحث عن بدائل للخروج من معضلة الاعتماد المطلق على الريع، في إطار سعي الاقتصاديات المعاصرة نحو الاستدامة وتقليل الاعتماد المطلق على الاقتصاد الريعي التقليدي، تناولت دراسة (Dileab, 2026) الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتحول الطاقة وأثرهما على الديناميكيات الاقتصادية في ليبيا .وإلى جانب ذلك، يشهد الاقتصاد العالمي والمحلي تحولات جذرية مدفوعة بالتقدم التقني والذكاء الاصطناعي، وهو ما ناقشته دراسة (Megeirhi, 2026) التي استعرضت التحول الاقتصادي المدفوع بالذكاء الاصطناعي والانتقال من رأس المال المادي إلى القيمة الرقمية، بما يعيد صياغة شكل الأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية على حد سواء.

ورغم أن اقتصاد الظل أدى دوراً مهماً في توفير فرص العمل ومصادر الدخل لشرائح واسعة من المجتمع الليبي في ظل محدودية قدرة القطاع الرسمي على الاستيعاب، فإن توسعه يفرض مجموعة من التحديات الاقتصادية بعيدة المدى. إذ يؤدي انتشار الأنشطة غير المسجلة إلى انخفاض الإيرادات العامة بسبب تراجع القاعدة الضريبية، ويضعف قدرة الدولة على التخطيط الاقتصادي المبني على بيانات دقيقة، كما يؤثر في كفاءة تخصيص الموارد والاستثمار، ويسهم في توسع الأنشطة غير المنظمة وتهريب رؤوس الأموال، بما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي وجودة الخدمات العامة واستقرار الاقتصاد الكلي .(Loayza, 2018)

وترتبط تقديرات الإيرادات العامة ومسائل التهرب الضريبي بالإطار الدستوري والقانوني المنظم للسياسات المالية؛ حيث تناولت دراسة (Alallam & Mohamed, 2026) الأساس الدستوري للسياسة الضريبية في ليبيا عبر تحليل قانوني واقتصادي متكامل يوضح تلك الأطر.

أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة أهميتها من عدة جوانب علمية وتطبيقية يمكن تحديدها في الآتي:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. **الأهمية العلمية :**تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بظاهرة اقتصاد الظل، خاصة في الدول الريعية التي تعاني من ضعف المؤسسات وعدم الاستقرار السياسي والأمني، من خلال تقديم تحليل تطبيقي للحالة الليبية.
2. **أهمية الفترة الزمنية للدراسة :**تركز الدراسة على الفترة (2014–2025)، وهي مرحلة اتسمت بتغيرات اقتصادية وسياسية وأمنية عميقة كان لها تأثير مباشر في بنية الاقتصاد الليبي وانتشار الأنشطة غير الرسمية.
3. **الأهمية القياسية :**تتمثل في استخدام نماذج كمية حديثة، وبالأخص نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة(MIMIC) ، لتقدير الحجم غير المشاهد لاقتصاد الظل في ليبيا بدلاً من الاعتماد على التقديرات الوصفية فقط.
4. **الأهمية الاقتصادية :**تساعد الدراسة في الكشف عن الآثار التي يتركها توسع الاقتصاد غير الرسمي على الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات العامة، وكفاءة السياسات الاقتصادية.
5. **الأهمية التطبيقية :**توفر نتائج الدراسة معلومات يمكن أن يستفيد منها صناع القرار في تصميم سياسات اقتصادية ومؤسسية تهدف إلى دمج الأنشطة غير الرسمية ضمن الإطار الرسمي وتعزيز الإيرادات العامة.
6. **أهمية الدراسة في دعم الإصلاح الاقتصادي :**تأتي الدراسة في مرحلة تسعى فيها ليبيا إلى إعادة بناء مؤسساتها الاقتصادية والمالية، مما يجعل فهم اقتصاد الظل عاملاً مهماً في نجاح برامج الإصلاح والتنمية.

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

- تقدير الحجم الحقيقي لاقتصاد الظل في ليبيا خلال الفترة (2014–2025) باستخدام نموذج (MIMIC).
- تحليل تطور الاقتصاد غير الرسمي زمنياً والكشف عن الاتجاهات العامة لنموه خلال فترة الدراسة.
- تحديد أهم العوامل المؤثرة في توسع اقتصاد الظل، ولا سيما العوامل الاقتصادية، والمؤسسية، والسياسية، والأمنية.
- قياس العلاقة بين اقتصاد الظل والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتحديد طبيعة تأثير الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الرسمي.
- اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية باستخدام اختبار سببية غرانجر (Granger Causality).
- تقدير حجم الخسائر المالية الناتجة عن توسع الاقتصاد غير الرسمي، خاصة فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية غير المحصلة.
- تحليل دور ضعف المؤسسات ومستوى الحوكمة في انتشار اقتصاد الظل ضمن البيئة الاقتصادية الليبية.
- اقتراح سياسات إصلاحية عملية تساعد على تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي وتعزيز اندماج الأنشطة الاقتصادية ضمن الإطار الرسمي.

إشكالية الدراسة :

تتمثل الإشكالية الرئيسة للدراسة في محاولة فهم طبيعة اقتصاد الظل في ليبيا خلال الفترة (2014–2025)، وتحديد ما إذا كان يمثل وسيلة للتكيف الاقتصادي في ظل الأزمات، أم أنه أصبح عاملاً يسهم في إضعاف الاقتصاد الرسمي والحد من قدرة الدولة على تحقيق التنمية. ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

- ما الحجم الفعلي لاقتصاد الظل في ليبيا خلال فترة الدراسة؟
- كيف تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال السنوات محل الدراسة؟
- ما أهم المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية التي ساعدت على توسع اقتصاد الظل؟

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توسع الاقتصاد غير الرسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؟
- هل يؤثر انتشار اقتصاد الظل في قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات الضريبية؟
- ما السياسات الممكنة للحد من انتشار الاقتصاد الموازي وتعزيز الاقتصاد الرسمي؟

الفجوة البحثية :

تتحدد الفجوة البحثية في الجوانب الآتية:

1. ندرة الدراسات التطبيقية الخاصة بليبيا التي تناولت اقتصاد الظل باستخدام نماذج قياسية حديثة قادرة على تقدير الحجم غير المشاهد للاقتصاد غير الرسمي.
2. غياب الدراسات التي تجمع بين القياس والتحليل المؤسسي، بحيث لا تقتصر على تقدير حجم الاقتصاد الموازي فحسب، بل تبحث في أسباب انتشاره وآثاره الاقتصادية المتعددة.
3. محدودية الدراسات المتعلقة بالاقتصادات الريعية في بيئات النزاع، حيث تختلف طبيعة الاقتصاد غير الرسمي في الدول المستقرة عنها في الدول التي تعاني من هشاشة الدولة والانقسام المؤسسي.
4. الحاجة إلى بناء نموذج تحليلي خاص بالحالة الليبية يأخذ في الاعتبار خصوصية الاقتصاد النفطي، وتأثير الصراعات السياسية، وضعف الرقابة الرسمية.
5. تقديم إطار تحليلي يمكن الاستفادة منه في الدراسات المقارنة المتعلقة بالدول العربية والإفريقية التي تواجه ظروفاً مشابهة من حيث ضعف المؤسسات وانتشار الأنشطة غير الرسمية.

فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات القابلة للاختبار القياسي، وتتمثل في الآتي:

- **الفرضية الأولى :**يُفترض أن حجم اقتصاد الظل في ليبيا خلال الفترة (2014–2025) يمثل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، وقد يتجاوز الحد المفترض.(35%)
- **الفرضية الثانية :**توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدم الاستقرار السياسي والأمني واتساع حجم اقتصاد الظل في ليبيا.
- **الفرضية الثالثة :**توجد علاقة إيجابية بين انخفاض إنتاج النفط وتوسع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية نتيجة تراجع فرص الدخل الرسمية.
- **الفرضية الرابعة :**توجد علاقة عكسية بين نمو اقتصاد الظل ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بحيث يؤدي توسع الاقتصاد الموازي إلى إضعاف أداء الاقتصاد الرسمي.
- **الفرضية الخامسة :**يؤدي انتشار اقتصاد الظل إلى انخفاض الإيرادات الضريبية للدولة وتقليص قدرتها على تمويل الخدمات العامة.
- **الفرضية السادسة :**تسهم الإصلاحات المؤسسية -مثل تحسين الحوكمة، وتعزيز الشمول المالي، وتطوير النظام الضريبي- في الحد من حجم الاقتصاد غير الرسمي.

منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية متعددة التخصصات تجمع بين الأساليب الوصفية والقياسية، وذلك على النحو الآتي:

- **المنهج الوصفي التحليلي :**يُستخدم لتحليل مفهوم اقتصاد الظل، وتتبع تطوره في ليبيا، وتحديد خصائصه وأبرز العوامل المرتبطة بانتشاره.
- **المنهج القياسي :**يعتمد على استخدام نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة (MIMIC) لتقدير الحجم غير المشاهد للاقتصاد غير الرسمي.
- **نموذج الانحدار الخطي :(OLS)** يُستخدم لقياس أثر اقتصاد الظل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **اختبار سببية غرانجر (Granger Causality Test):** يُستخدم للكشف عن اتجاه العلاقة السببية بين توسع اقتصاد الظل والمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.
- **المنهج الاستنتاجي:** يُستخدم لتفسير النتائج القياسية وتحويلها إلى مقترحات وسياسات اقتصادية قابلة للتطبيق.

مصادر البيانات:

تعتمد الدراسة على بيانات مصرف ليبيا المركزي، وتقارير صندوق النقد الدولي(IMF) ، والبنك الدولي (World Bank)، وقواعد بيانات الاقتصاد غير الرسمي(Medina & Schneider) ، ومؤشرات الحوكمة العالمية، وتقارير منظمة الشفافية الدولية، وذلك طوال الفترة المحددة للدراسة

1. الإطار النظري

1.1. أولًا: المفاهيم الأساسية وحدود الظاهرة

1.1.1. تعريف اقتصاد الظل

يُعد اقتصاد الظل من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاقه، وتعدد صوره، واختلاف أسبابه من دولة إلى أخرى. ويُقصد به مجمل الأنشطة الاقتصادية التي تُنتج سلعًا أو خدمات وتُسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تكوين الدخل أو الناتج المحلي، إلا أنها تبقى خارج نطاق الرصد والإفصاح الرسمي؛ سواء بهدف تجنب الضرائب والرسوم، أو التهرب من الالتزامات القانونية والتنظيمية، أو بسبب ضعف المؤسسات الرقابية وعدم كفاءة الأجهزة الإدارية (المختار، 2022).

ورغم شيوع استخدام مصطلح «اقتصاد الظل»، فإن الباحثين لم يتفقوا على تعريف موحد له؛ إذ يرى فريق من الباحثين أنه مرادف للاقتصاد غير الرسمي، بينما يذهب آخرون إلى ضرورة التمييز بين المفهومين. فوفقًا لـ (Feige، 1990)، يقتصر الاقتصاد غير الرسمي على الأنشطة الاقتصادية المشروعة التي لا تخضع للتسجيل الرسمي، في حين يمتد مفهوم اقتصاد الظل ليشمل، إضافة إلى ذلك، الأنشطة شبه القانونية والأنشطة غير المشروعة التي تتم خارج الإطار القانوني للدولة.

وانطلاقًا من هذا التصور، يمكن تصنيف اقتصاد الظل إلى ثلاث مكونات رئيسية؛ يتمثل الأول في الأنشطة المشروعة التي يمارسها الأفراد دون تسجيل رسمي، مثل الحرف الصغيرة، والعمل المنزلي، والتجارة البسيطة، والبيع في الأسواق الشعبية. أما المكون الثاني فيشمل الأنشطة شبه القانونية التي تستغل الثغرات التشريعية أو فروق الأسعار، ومن أبرز أمثلتها تهريب الوقود والسلع المدعومة. بينما يضم المكون الثالث الأنشطة غير القانونية بصورة كاملة، كالاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، وهي أنشطة ترتبط غالبًا بشبكات الجريمة المنظمة (Gyomai & van de Ven، 2014).

وتركز هذه الدراسة على النوعين الأول والثاني، لأنهما يمثلان الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي غير الرسمي في ليبيا، كما أنهما يرتبطان بصورة مباشرة بضعف البيئة المؤسسية، ويمكن استيعابهما تدريجيًا ضمن الاقتصاد الرسمي من خلال إصلاحات تشريعية وإدارية واقتصادية مناسبة.

1.1.2. التمييز بين المفاهيم المرتبطة

تستخدم الدراسات الاقتصادية عددًا من المصطلحات المتقاربة عند تناول الأنشطة الاقتصادية الخارجة عن الإطار الرسمي، إلا أن هذه المصطلحات ليست متطابقة من الناحية المفاهيمية. فمصطلح الاقتصاد الموازي يشير إلى وجود منظومتين اقتصاديتين تعملان بالتزامن داخل الدولة، إحداهما رسمية والأخرى غير رسمية، وهو وصف ينسجم إلى حد كبير مع الواقع الليبي، حيث تتداخل القنوات الرسمية مع شبكات النشاط الموازي في إنتاج السلع وتداولها وتوزيعها.

أما الاقتصاد غير الرسمي، وهو المفهوم الذي قدمه (Hart، 1973)، فيركز على الأنشطة الاقتصادية المشروعة التي تمارس خارج منظومة التسجيل والرقابة الحكومية، وخاصة في أسواق العمل بالدول النامية، حيث يعتمد عدد كبير من الأفراد على أعمال لا توفرها المؤسسات الرسمية. في المقابل، يُستخدم

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مصطلح الاقتصاد الخفي للدلالة على الأنشطة التي تُخفى عمدًا عن الجهات الرقابية والضريبية، بهدف تجنب الالتزامات المالية أو القانونية، بغض النظر عن مشروعية النشاط في حد ذاته.

ورغم وجود اختلافات بين هذه المفاهيم، فإن الحدود الفاصلة بينها أصبحت أقل وضوحًا في الدراسات الحديثة؛ إذ تتجه الأدبيات الاقتصادية المعاصرة إلى التعامل بها ضمن إطار أشمل هو الاقتصاد غير الرسمي، بما يتيح إجراء المقارنات الدولية وبناء نماذج كمية أكثر دقة لقياس حجمه وآثاره الاقتصادية (Medina & Schneider، 2019).

1.1.3 النظريات التفسيرية لاقتصاد الظل

يُعد اقتصاد الظل من الظواهر الاقتصادية التي يصعب تفسيرها من خلال عامل واحد، نظرًا لارتباطه بمجموعة متداخلة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية؛ فقد ظهر نتيجة قصور قدرة الاقتصاد الرسمي على استيعاب جميع الفئات، كما ارتبط بضعف المؤسسات، وارتفاع تكاليف الالتزام بالقوانين، وطبيعة الاقتصادات الريعية التي تعتمد على الموارد الطبيعية. لذلك تعددت الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير أسباب نشوء الاقتصاد غير الرسمي واستمراره؛ حيث ركز بعضها على دوافع البقاء الاقتصادي، بينما اهتم بعضها الآخر بدور المؤسسات أو سلوك الأفراد في اتخاذ القرار الاقتصادي:

1. **نظرية البقاء الاقتصادي :**تنطلق هذه النظرية من فكرة أساسية مفادها أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل وسيلة للتكيف الاقتصادي تلجأ إليها الفئات التي تعجز عن الحصول على فرص مناسبة داخل النظام الرسمي. وقد ارتبط هذا الاتجاه بالدراسة التي قدمها (Hart، 1973) حول أنماط النشاط الاقتصادي في غانا، حيث بيّن أن العمل غير الرسمي لا يعكس بالضرورة ضعف التنمية أو غياب التنظيم، وإنما قد يكون استجابة منطقية للظروف التي يواجهها الأفراد في ظل محدودية فرص العمل والدخل. وقد أعاد (De Soto، 2000) صياغة هذا التصور من خلال النظر إلى الاقتصاد غير الرسمي باعتباره مخزونًا اقتصاديًا غير مستغل؛ إذ يرى أن العديد من الأنشطة التي تعمل خارج الإطار القانوني تمتلك قيمة اقتصادية حقيقية، لكنها تبقى محدودة بسبب العقبات الإدارية والقانونية التي تحول دون تسجيلها ودمجها في الاقتصاد الرسمي. وفي المجتمعات التي تعاني من هشاشة اقتصادية أو أزمات سياسية، يؤدي الاقتصاد غير الرسمي وظائف تتجاوز توفير فرص العمل؛ فهو يمثل وسيلة لضمان استمرار النشاط التجاري وتوفير السلع والخدمات عندما تتراجع قدرة المؤسسات الرسمية، كما يوفر بدائل للتمويل والادخار في البيئات التي تعاني من ضعف النظام المصرفي. إلا أن استمرار هذه الأنشطة لفترات طويلة قد يؤدي إلى نشوء منظومة اقتصادية موازية يصعب إدماجها لاحقًا، إذ تصبح مرتبطة بشبكات مصالح وقواعد غير رسمية تعيد إنتاج وجودها، وهو ما يفسره مفهوم "فخ التوازن المنخفض" الذي يشير إلى استمرار الاقتصاد غير الرسمي نتيجة ضعف الإصلاحات المؤسسية (Loayza، 2018).
2. **نظرية المؤسسات والعقد الاجتماعي :**ترتكز هذه النظرية على أهمية دور المؤسسات في تنظيم الحياة الاقتصادية؛ حيث يرى (North، 1990) أن المؤسسات تمثل القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحدد طبيعة التفاعل بين أفراد المجتمع، وأن ضعف المؤسسات الرسمية يؤدي إلى ظهور بدائل غير رسمية تقوم بالعديد من الوظائف التي يفترض أن تضطلع بها الدولة. وبناءً على هذا التصور، فإن انتشار اقتصاد الظل لا يعد ظاهرة منفصلة عن طبيعة النظام المؤسسي، بل هو انعكاس لوجود خلل بين القوانين الرسمية وبين قدرة الدولة على تطبيقها. فعندما تصبح المؤسسات غير قادرة على توفير الحماية القانونية أو تنظيم النشاط الاقتصادي، يسعى الأفراد إلى إنشاء ترتيبات بديلة تساعدهم على تسيير معاملاتهم الاقتصادية. وتظهر هذه الحالة بصورة واضحة في ليبيا، حيث أدى ضعف مؤسسات الدولة خلال السنوات التي أعقبت عام 2011، إلى جانب الانقسام السياسي وتراجع القدرة الرقابية، إلى توسع شبكات اقتصادية غير رسمية أصبحت تؤدي وظائف مرتبطة بتوفير السلع والخدمات، وقد اعتمدت هذه الشبكات على العلاقات الاجتماعية والثقة المتبادلة لتجاوز النقص في القنوات الرسمية. كما يؤكد (Portes & Schauffler، 1993) أن العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي ليست دائمًا علاقة مواجهة، فقد توجد بينهما أشكال من التداخل والتكامل؛ إذ تستفيد بعض الأنشطة الرسمية من الشبكات غير الرسمية بهدف تقليل

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التكاليف أو الوصول إلى الأسواق، وفي ليبيا يظهر ذلك من خلال اعتماد بعض الأفراد والمؤسسات على قنوات غير رسمية للحصول على الوقود والسلع الأساسية في ظل ضعف كفاءة منظومة التوزيع الرسمية.

3. **نظرية المرض الهولندي والاقتصاد الريعي :**تكتسب هذه النظرية أهمية خاصة عند دراسة اقتصاد الظل في الدول التي تعتمد على الموارد النفطية، ومن بينها ليبيا، حيث ترتبط بظاهرة "المرض الهولندي" التي تناولها (Corden & Neary، 1982) .وتشير هذه الظاهرة إلى أن الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية قد يؤدي إلى إضعاف القطاعات الإنتاجية الأخرى نتيجة تركّز النشاط الاقتصادي حول قطاع واحد. ويؤدي الاقتصاد الريعي إلى مجموعة من الآثار التي تساعد على نمو الأنشطة غير الرسمية، من بينها ضعف الحاجة إلى بناء نظام ضريبي فعال؛ إذ تعتمد الدولة على عوائد النفط بدلًا من الاعتماد على الضرائب، مما يقلل من أهمية العلاقة المالية المباشرة بين الدولة والمواطن. كما أن ضعف التنوع الاقتصادي يحد من فرص العمل الرسمية ويدفع بعض الأفراد إلى البحث عن بدائل خارج الإطار القانوني. إضافة إلى ذلك، فإن سياسات الدعم الحكومي، خصوصًا في قطاع الطاقة، قد تؤدي إلى ظهور فروق سعرية بين السوق المحلية والأسواق المجاورة، وهو ما يخلق بيئة مناسبة لنمو أنشطة التهريب والاتجار غير الرسمي (Auty، 2001) . ويرتبط هذا التحليل بمفهوم "لعنة الموارد" الذي طرحه (Gylfason، 2001)؛ حيث يشير إلى أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية قد تواجه ضعف الاستثمار في التعليم والتدريب وتنمية رأس المال البشري، مما يؤدي إلى استمرار اعتماد شرائح واسعة من السكان على أنشطة منخفضة الإنتاجية خارج الاقتصاد الرسمي. وفي الحالة الليبية، أدى تداخل الاعتماد النفطي مع ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني إلى جعل الاقتصاد غير الرسمي جزءًا مهمًا من آليات التكيف الاقتصادي، وليس مجرد نشاط محدود على هامش الاقتصاد الوطني.

4. **نظرية العقلانية الفردية وتكاليف الامتثال :**تقوم هذه النظرية على افتراض أن الأفراد والمنشآت لا يتجهون إلى ممارسة النشاط الاقتصادي خارج الإطار الرسمي بصورة عشوائية، وإنما يتخذون هذا القرار بعد موازنة التكاليف والمنافع المرتبطة بالعمل الرسمي. ووفقًا لنموذج الاختيار العقلاني الذي قدمه (Allingham & Sandmo، 1972)، فإن الفرد يفضل الانضمام إلى الاقتصاد غير الرسمي عندما تصبح الأعباء الناتجة عن الالتزام بالقوانين والإجراءات الرسمية أكبر من الفوائد التي يحصل عليها مقابل التسجيل والعمل ضمن النظام القانوني. وتشمل هذه الأعباء مجموعة من العناصر، مثل الضرائب والرسوم، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وطول فترة استخراج التراخيص، إضافة إلى القيود التنظيمية التي قد تحد من مرونة النشاط الاقتصادي. وفي المقابل، يوفر الاقتصاد غير الرسمي لبعض الأفراد والمنشآت إمكانية ممارسة النشاط بتكاليف أقل ودرجة أكبر من المرونة، خاصة في البيئات التي تكون فيها الرقابة المؤسسية ضعيفة. وتنطبق هذه الرؤية بدرجة كبيرة على الحالة الليبية؛ حيث ساهمت الظروف الإدارية والسياسية خلال السنوات الأخيرة في زيادة تكلفة الاندماج في الاقتصاد الرسمي، فقد أدى تعدد الجهات الإدارية، وضعف التنسيق المؤسسي، وتراجع كفاءة أجهزة الرقابة، إلى جعل بعض أصحاب المشاريع الصغيرة يرون أن الالتزام بالإجراءات الرسمية يمثل عبئًا يفوق المنافع المتوقعة منه، لذلك أصبح العمل خارج الإطار الرسمي خيارًا اقتصاديًا عمليًا بالنسبة لبعض الفئات التي تبحث عن تقليل التكاليف وضمان استمرار نشاطها.

5. **نظرية الشمول المالي وتقليص الاقتصاد غير الرسمي :**تقدم نظرية الشمول المالي منظورًا حديثًا يركز على معالجة الأسباب التي تدفع الأفراد والمنشآت إلى الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، بدلًا من الاقتصار على السياسات الرقابية والعقابية. وتقوم هذه النظرية على أن ضعف ارتباط الفئات الاقتصادية بالنظام المالي الرسمي يمثل أحد العوامل الأساسية التي تساعد على استمرار الأنشطة غير المسجلة. وتشير دراسة.Demirgüç-Kunt et al ، 2018) ضمن تقارير الشمول المالي العالمية إلى أن توسيع إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، مثل الحسابات المصرفية، ووسائل الدفع الإلكتروني، وخدمات التمويل والتأمين، يسهم في دمج الفئات التي تعمل خارج

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاقتصاد الرسمي بصورة تدريجية. فكلما زادت قدرة الأفراد والمنشآت الصغيرة على التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية، قلت حاجتهم إلى الاعتماد على شبكات التمويل غير الرسمية. وتكتسب هذه النظرية أهمية خاصة في الحالة الليبية؛ حيث أدى ضعف الثقة في المؤسسات المصرفية وانتشار التعامل النقدي إلى تعزيز الاعتماد على قنوات اقتصادية موازية. ومن ثم، فإن تطوير القطاع المصرفي، وتحسين الخدمات المالية، وتشجيع استخدام الوسائل الرقمية، يمكن أن يمثل مدخلًا مهمًا لتحويل جزء من النشاط غير الرسمي إلى الاقتصاد المنظم.

1.1.4 نماذج قياس الاقتصاد غير الرسمي

يواجه قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي تحديات كبيرة بسبب طبيعته غير المسجلة وصعوبة الحصول على بيانات مباشرة حول أنشطته؛ لذلك اعتمد الباحثون على مجموعة من الأساليب غير المباشرة التي تهدف إلى تقدير حجمه من خلال مؤشرات اقتصادية مرتبطة به:

1. **نموذج المتغير الكامن متعدد المؤشرات والأسباب (MIMIC):** يُعد نموذج (MIMIC) من أكثر النماذج استخدامًا في الدراسات الاقتصادية الحديثة المتعلقة بقياس الاقتصاد غير الرسمي. وتقوم فكرته الأساسية على اعتبار أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل متغيراً خفيًا لا يمكن قياسه بصورة مباشرة، ولكن يمكن تقدير حجمه من خلال مجموعة من المتغيرات التي تؤثر فيه أو تعكس وجوده. وتنقسم هذه المتغيرات إلى مجموعتين رئيسيتين:
   - **المجموعة الأولى:** وتتمثل في الأسباب التي تؤدي إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي، مثل ارتفاع الضرائب، وضعف الحوكمة، وتعقيد القوانين والإجراءات.
   - **المجموعة الثانية:** فتشمل المؤشرات التي تكشف عن وجود هذا النشاط، مثل زيادة الطلب على النقد، وتغيرات سوق العمل، والفجوة بين النمو الاقتصادي الرسمي والنشاط الفعلي (Schneider & Enste، 2000؛ Medina & Schneider، 2019). ويتميز هذا النموذج بقدرته على التعامل مع الظواهر الاقتصادية المعقدة التي لا يمكن قياسها مباشرة، إلا أن دقته تعتمد بدرجة كبيرة على جودة البيانات المتوفرة وعلى مدى ملاءمة المؤشرات المستخدمة للبيئة محل الدراسة.
2. **منهج الطلب على النقد:** يعتمد هذا المنهج على العلاقة بين توسع الاقتصاد غير الرسمي وزيادة الاعتماد على التعاملات النقدية. وقد وضع (Cagan، 1958) الأساس الأول لهذا الاتجاه، ثم طوره (Tanzi، 1983) من خلال استخدام نماذج اقتصادية تهدف إلى تقدير حجم الأموال المتداولة خارج النظام الرسمي. ويستند هذا الأسلوب إلى فكرة أن الأنشطة غير الرسمية تميل إلى استخدام النقد بدلًا من الوسائل المصرفية لتقليل فرص التتبع والرقابة؛ وبالتالي، فإن الزيادة غير المبررة في الطلب على النقد قد تكون مؤشراً على وجود توسع في النشاط الاقتصادي غير المسجل. ويعد هذا المنهج مناسبًا نسبياً لدراسة الحالة الليبية؛ وذلك بسبب ارتفاع نسبة التعاملات النقدية، وضعف الاعتماد على القطاع المصرفي، وتراجع الثقة بالمؤسسات المالية نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد.
3. **منهج المدخلات الفيزيائية – استهلاك الكهرباء:** يقوم هذا المنهج، الذي طورته (Lacko، 2000)، على افتراض وجود علاقة بين مستوى النشاط الاقتصادي واستهلاك الطاقة، باعتبار أن جميع الأنشطة الإنتاجية، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، تحتاج إلى استخدام الكهرباء والطاقة. وبناءً على ذلك، فإن وجود اختلاف بين معدل نمو استهلاك الكهرباء وبين معدل النمو المعلن للناتج المحلي الإجمالي قد يشير إلى وجود نشاط اقتصادي غير ظاهر في الحسابات الرسمية. ويتميز هذا الأسلوب بإمكانية استخدامه في البيئات التي تعاني من نقص البيانات الاقتصادية المباشرة؛ ومع ذلك، فإن تطبيقه يحتاج إلى مراعاة طبيعة الاقتصاد المحلي، لأن استهلاك الطاقة قد يتأثر بعوامل أخرى مثل الدعم الحكومي، وكفاءة شبكات الكهرباء، وأنماط الاستهلاك المنزلي.
4. **منهج الفجوة الإحصائية في الحسابات القومية:** يعتمد هذا المدخل على مقارنة مصادر البيانات المختلفة بهدف اكتشاف حجم النشاط الاقتصادي الذي لا يظهر في الإحصاءات الرسمية، ويشمل ذلك المقارنة بين السجلات الإدارية، مثل البيانات الضريبية والتأمينات الاجتماعية، وبين نتائج

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المسوح الاقتصادية والأسرية (Gyomai & van de Ven، 2014) .ويعد هذا المنهج من أكثر الأساليب دقة من الناحية النظرية، لأنه يعتمد على بيانات مباشرة نسبياً، إلا أن نجاح تطبيقه يتطلب وجود نظام إحصائي متطور ومؤسسات قادرة على جمع البيانات وتحليلها، ولذلك يواجه تطبيقه في ليبيا صعوبات مرتبطة بضعف قواعد البيانات وعدم انتظام المسوح الاقتصادية خلال فترات عدم الاستقرار.

1.1.5. قنوات تأثير اقتصاد الظل على الناتج المحلي الإجمالي

لا يقتصر أثر اقتصاد الظل على وجود نشاط اقتصادي غير مسجل فقط، بل يمتد تأثيره إلى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق النمو والتنمية، وذلك من خلال مجموعة من القنوات المترابطة:

- **القناة الأولى: فقدان الموارد الضريبية :**يؤدي توسع الاقتصاد غير الرسمي إلى تقليص القاعدة الضريبية للدولة، حيث تخرج العديد من الأنشطة الاقتصادية من دائرة التسجيل والمساهمة في الإيرادات العامة. وينعكس ذلك على قدرة الحكومة على تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية، كما يؤدي إلى زيادة الضغط على المنشآت الرسمية من خلال تحميلها أعباء ضريبية أكبر لتعويض النقص في الإيرادات.
- **القناة الثانية: ضعف دقة المؤشرات الاقتصادية :**يساهم انتشار النشاط غير الرسمي في جعل البيانات الاقتصادية الرسمية أقل قدرة على التعبير عن الواقع الحقيقي للاقتصاد. فالناتج المحلي الإجمالي، على سبيل المثال، قد لا يعكس الحجم الفعلي للنشاط الاقتصادي إذا كانت نسبة كبيرة من الإنتاج والتجارة تتم خارج القنوات الرسمية، مما يؤدي إلى ضعف التخطيط الاقتصادي واتخاذ قرارات مبنية على معلومات غير مكتملة.
- **القناة الثالثة: انخفاض الإنتاجية :**تعاني معظم الأنشطة غير الرسمية من محدودية الوصول إلى مصادر التمويل، والتكنولوجيا الحديثة، والتدريب، والحماية الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات الإنتاجية مقارنة بالأنشطة المنظمة. كما أن غياب البيئة المؤسسية المناسبة يحد من قدرة هذه المنشآت على التوسع والتحول إلى مشاريع أكثر كفاءة.
- **القناة الرابعة: تراجع الثقة المؤسسية ورأس المال الاجتماعي :**يؤدي استمرار الاقتصاد غير الرسمي إلى ترسيخ أنماط سلوكية قائمة على تجاوز القواعد الرسمية وضعف الالتزام بالقوانين، مما يؤثر سلبًا في مستوى الثقة بين الأفراد والمؤسسات. ووفقًا لـ (Putnam، 1993)، فإن ضعف رأس المال الاجتماعي يمثل أحد العوامل التي تعيق التنمية طويلة الأجل، لأنه يزيد من تكاليف التعاملات ويضعف التعاون الاقتصادي.

1.1.6. التجارب الدولية المقارنة والدروس المستفادة

توضح الخبرات الدولية أن معالجة ظاهرة اقتصاد الظل لا يمكن أن تتحقق من خلال الإجراءات الرقابية وحدها، لأن انتشار الأنشطة غير الرسمية يرتبط بمجموعة من الأسباب الهيكلية التي تتطلب إصلاحات اقتصادية ومؤسسية متكاملة. فقد أثبتت التجارب المقارنة أن السياسات الناجحة لا تقوم على تجريم النشاط غير الرسمي فقط، وإنما تعتمد على خلق بيئة اقتصادية تجعل الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي أكثر جاذبية وفائدة للأفراد والمنشآت:

1. **تجارب دولية بارزة:**

- **تجربة جورجيا :**تُعد من التجارب البارزة في هذا المجال؛ إذ تمكنت خلال الفترة (2004–2012) من تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي بصورة ملحوظة نتيجة تطبيق مجموعة من الإصلاحات المتزامنة. فقد عملت الحكومة على تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليل التعقيدات المرتبطة بتسجيل الأنشطة الاقتصادية، وإعادة هيكلة النظام الضريبي، إضافة إلى توظيف التقنيات الرقمية لتعزيز الشفافية وتقليل فرص الفساد الإداري. وقد ارتبط نجاح هذه التجربة بوجود توجه سياسي واضح نحو الإصلاح وتوحيد مؤسسات الدولة القادرة على تنفيذ السياسات الجديدة (Papava، 2012).
- **تجربة بيرو :**ركزت بصورة أساسية على معالجة مشكلة عدم الاعتراف القانوني بالأنشطة الصغيرة؛ حيث قدم (De Soto، 2000) نموذجًا يعتمد على تسهيل إجراءات تسجيل الملكية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومنح أصحاب الأنشطة غير الرسمية وضعًا قانونيًا يمكنهم من الوصول إلى التمويل والخدمات الرسمية. وقد ساعد هذا التوجه على دمج عدد كبير من الوحدات الاقتصادية الصغيرة داخل الاقتصاد المنظم، بعد أن كانت تعمل خارج الإطار القانوني.

- **تجربة رواندا :**تقدم مثالًا آخر على أهمية التحول الرقمي والإدارة الحديثة في تقليص الاقتصاد غير الرسمي؛ حيث ساهم اعتماد أنظمة التسجيل الإلكتروني وتبسيط الخدمات الحكومية في خفض الحواجز التي تواجه أصحاب الأعمال الصغيرة، خصوصًا في مرحلة إعادة بناء الدولة بعد الصراع. وتوضح هذه التجربة أن التكنولوجيا يمكن أن تكون أداة فعالة لتقليل الاحتكاك الإداري وتحسين العلاقة بين المواطن والمؤسسات العامة.

2. **الدروس المستفادة للحالة الليبية :**من خلال تحليل هذه التجارب، يمكن استخلاص مجموعة من الدروس المهمة التي ترتبط بالحالة الليبية؛ إذ إن تقليص اقتصاد الظل يتطلب أولًا توفير بيئة أمنية مستقرة تسمح بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية، لأن ضعف الاستقرار يحد من قدرة الدولة على فرض القواعد وتنفيذ السياسات العامة، كما يتطلب وجود إرادة سياسية موحدة قادرة على تجاوز الانقسامات المؤسسية وتوجيه عملية الإصلاح بصورة متماسكة.

كذلك تشير التجارب الدولية إلى أن نجاح سياسات دمج الاقتصاد غير الرسمي لا يتحقق من خلال زيادة الرقابة والعقوبات فقط، بل من خلال بناء علاقة أكثر توازناً بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين، وذلك عبر تخفيض تكاليف التسجيل، وتسهيل الإجراءات، وتوفير الحوافز التي تجعل العمل الرسمي خيارًا أكثر فائدة من الاستمرار خارج المنظومة القانونية.

وبالنسبة لليبيا، فإن التعامل مع اقتصاد الظل يحتاج إلى مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار خصوصية الاقتصاد الريعي، وضعف التنويع الإنتاجي، وتداعيات الانقسام السياسي، وانتشار التعاملات النقدية. ولذلك فإن أي استراتيجية فعالة ينبغي أن تجمع بين إصلاح المؤسسات العامة، وتطوير النظام المالي، وتعزيز الشمول المالي، ودعم المشروعات الصغيرة، إلى جانب تحسين الخدمات التي يحصل عليها الأفراد والمنشآت عند انتقالهم إلى الاقتصاد الرسمي.

وبذلك يمكن القول إن اقتصاد الظل في ليبيا لا يمثل مجرد مشكلة قانونية أو رقابية، وإنما يعكس اختلالات أعمق في بنية الاقتصاد والمؤسسات. ومن ثم، فإن الحد من انتشاره يتطلب معالجة جذوره الأساسية من خلال بناء مؤسسات أكثر كفاءة، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، وتحويل النشاط الاقتصادي غير المنظم تدريجيًا إلى قوة منتجة تسهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامة.

1.1.6 الدراسات السابقة:

تناولت الأدبيات الاقتصادية الحديثة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من زوايا متعددة، حيث ركزت بعض الدراسات على أثر طبيعة الاقتصاد الريعي في تشكيل الأنشطة الموازية، بينما اهتمت دراسات أخرى بقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي وتحليل العوامل المؤسسية والاقتصادية التي تسهم في توسعه. وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث:

1. دراسة بلقلة إبراهيم (2018) : تناولت هذه الدراسة إشكالية الاعتماد الهيكلي للدول العربية المنتجة للنفط على قطاع المحروقات، باعتباره أحد أبرز التحديات التي تواجه استقرار اقتصاداتها منذ بداية الطفرة النفطية عام 1973. وأشارت الدراسة إلى أن استمرار ارتباط الإيرادات العامة والنشاط الاقتصادي بتقلبات أسواق النفط العالمية جعل هذه الاقتصادات عرضة للصدمات الخارجية، وحدّ من قدرتها على بناء قاعدة إنتاجية متنوعة ، وانطلقت الدراسة من أن تجاوز هذه الإشكالية يتطلب تبني سياسة تنويع اقتصادي فعلية تقوم على تعزيز القطاعات غير النفطية، وتوسيع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، بما يساهم في تقليل الاعتماد على العوائد النفطية كمصدر رئيسي للدخل ، ولتحليل مدى تقدم الدول العربية النفطية في مسار التنويع الاقتصادي، اعتمد الباحث على مجموعة من المؤشرات الكلية، تمثلت في دراسة الوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الناتج المحلي الإجمالي، وتحليل حجم مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنات العامة، إضافة

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إلى قياس درجة الاعتماد على الصادرات النفطية مقارنة بإجمالي الصادرات ، وأظهرت نتائج الدراسة أن معظم الدول محل الدراسة ما زالت تعاني من استمرار سيطرة القطاع النفطي على بنيتها الاقتصادية، رغم تنفيذ العديد من البرامج الإصلاحية المعلنة. واختتمت الدراسة بمجموعة من المقترحات التي ركزت على ضرورة بناء سياسات تنموية طويلة الأجل تهدف إلى دعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية وتحقيق تنويع اقتصادي أكثر استدامة.

2. دراسة (Medina & Schneider ,2019) : ركزت هذه الدراسة على قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في عدد كبير من الاقتصادات العالمية، حيث شملت عينة واسعة بلغت 157 دولة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1991 و2015. واعتمد الباحثان على نموذج المتغير الكامن متعدد المؤشرات والأسباب (MIMIC) بهدف تقدير حجم الأنشطة الاقتصادية التي لا تظهر ضمن الحسابات الرسمية ، كما أوضحت نتائج الدراسة وجود اختلافات واضحة بين الدول في مستويات انتشار الاقتصاد غير الرسمي، حيث سجلت الدول النامية والدول التي شهدت اضطرابات سياسية وأمنية معدلات أعلى مقارنة بالدول ذات المؤسسات الاقتصادية الأكثر استقراراً. كما بينت الدراسة أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول العربية، وأن بيئات الصراع وعدم الاستقرار تعد من العوامل التي تساعد على توسع الأنشطة غير المسجلة، وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة باعتبارها توفر إطاراً كمياً واسعاً لقياس الاقتصاد غير الرسمي، كما تمثل مرجعاً مهماً عند دراسة الاقتصادات التي تعاني من ضعف البيانات الرسمية أو هشاشة المؤسسات.

3. دراسة (Hassan & Schneider ,2016): اهتمت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين ضعف الحوكمة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث سعت إلى الكشف عن تأثير الفساد ومستوى جودة المؤسسات في توسع الأنشطة الاقتصادية خارج الإطار الرسمي، واعتمدت الدراسة على بناء نموذج يربط بين مؤشرات الفساد وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وتوصلت إلى وجود ارتباط عكسي بين تحسن مستوى النزاهة المؤسسية وتراجع حجم الاقتصاد الموازي. وأشارت النتائج إلى أن تحسين مؤشرات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية يمكن أن يساهما في تقليص الاعتماد على الأنشطة غير الرسمية، وتبرز أهمية هذه الدراسة في تأكيدها أن معالجة الاقتصاد غير الرسمي لا ترتبط فقط بالإصلاحات الاقتصادية، بل تتطلب أيضاً تطوير المؤسسات وتعزيز الثقة في القواعد الرسمية المنظمة للنشاط الاقتصادي.

4. دراسة (Loayza ,2018) : قدم Loayza دراسة تحليلية شاملة تناولت العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية، موضحاً أن توسع الأنشطة غير المسجلة يرتبط بدرجة كبيرة بضعف بيئة الأعمال وارتفاع تكاليف الالتزام بالإجراءات الرسمية ، وأكدت الدراسة أن الاعتماد على السياسات الرقابية والعقوبات وحدها لا يمثل حلاً كافياً للحد من الاقتصاد غير الرسمي، لأن هذا النوع من النشاط غالباً ما يكون نتيجة لاختلالات مؤسسية وتنظيمية تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن بدائل خارج النظام الرسمي ، وأوضحت الدراسة أن تقليص الاقتصاد غير الرسمي يتطلب إصلاحات متزامنة تشمل تبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين بيئة الاستثمار، وتقليل الأعباء التنظيمية، إلى جانب توفير حوافز حقيقية تشجع على الانتقال إلى القطاع الرسمي.

الفجوة البحثية:

1. **الفجوة الأولى** في أن العديد من الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الليبي اعتمدت على بيانات تعود إلى مراحل سابقة للصراع أو إلى فترات لم تكن قد شهدت التحولات المؤسسية العميقة التي أعقبت عام

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2014، وبالتالي فإنها لا تعكس بصورة دقيقة تأثير الاضطرابات الأمنية والانقسامات السياسية على بنية الاقتصاد غير الرسمي.

2. أما **الفجوة الثانية** فتتعلق بعدم التركيز على الخصائص القطاعية التي تميز الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا، إذ تختلف طبيعة الأنشطة الموازية الليبية عن كثير من الاقتصادات الأخرى، خاصة مع بروز أنشطة مثل تهريب الوقود، والتجارة غير الرسمية عبر الحدود، والسوق الموازية للنقد الأجنبي، وهي أنشطة أصبحت ذات تأثير مباشر في الاقتصاد الوطني.
3. وتتمثل **الفجوة الثالثة** في محدودية الدراسات التي اعتمدت على نماذج قياسية زمنية تختبر العلاقة بين توسع الاقتصاد الموازي وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الحديثة، الأمر الذي يترك مجالاً لدراسة أكثر عمقاً تعتمد على بيانات الفترة (2014-2024).
4. أما **الفجوة الرابعة** فتتمثل في ضعف ارتباط بعض التحليلات السابقة بالواقع المؤسسي الليبي، خصوصاً في ظل حالة الانقسام الإداري والسياسي وازدواج المؤسسات المالية والنقدية، وما نتج عن ذلك من تحديات أثرت في قدرة الدولة على تنظيم النشاط الاقتصادي ومراقبته.

وانطلاقاً من هذه الفجوات، يسعى البحث الحالي إلى تقديم إضافة علمية تتمثل في تحليل اقتصاد الظل في ليبيا ضمن سياقه الاقتصادي والمؤسسي الخاص، من خلال الجمع بين التحليل النظري والقياس التطبيقي، ودراسة انعكاساته على الناتج المحلي الإجمالي خلال مرحلة ما بعد الصراع.

النتائج والمناقشة:

1. المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية لليبيا(2014–2025)

جدول (1) : المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية لليبيا 2025.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	معدل النمو الحقيقي%	إنتاج النفط مليون ب/ي	التضخم %	معدل البطالة%
2014	41.1	24.0-	0.51	2.8	19.0
2015	29.2	13.0-	0.43	9.8	19.5
2016	22.2	3.0-	0.39	25.9	20.5
2017	30.5	64.0+	0.72	28.5	17.0
2018	48.3	17.9+	0.95	7.0	16.5
2019	52.1	9.9+	1.11	4.6	15.8
2020	27.9	31.3-	0.40	28.5	20.8
2021	42.9	31.4+	1.20	5.6	18.5
2022	57.3	4.0+	1.22	4.2	17.8
2023	53.8	6.1-	1.15	3.8	17.1
2024*	51.2	4.9-	1.08	4.1	17.5
2025**	49.5	3.3-	1.02	4.8	18.0

IMF World Economic Outlook April 2024؛ OPEC Annual Statistical Bulletin 2024.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تُظهر بيانات الجدول (1) تقلبات بالغة الحدة مرتبطة بإنتاج النفط ومسار الصراع شهد عام 2016 أشد انكماش بسبب انخفاض إنتاج النفط إلى 390 ألف ب/ي، تلاه انتعاش عام 2017 مع عودة الإنتاج .وعاد عام 2020 ليُسجّل تراجعاً حاداً بـ 31.3%نتيجة تقارع الصراع المسلح وحصار الموانئ النفطية مع جائحة كوفيد .19-ويُفسَّر استمرار معدلات البطالة المرتفعة بغياب الضائقة الاجتماعية المكافئة جزئياً باستيعاب الاقتصاد غير الرسمي لقطاعات واسعة من العمالة خارج. السجلات. الرسمية (CBL, . 2024)

2. تقديرات حجم اقتصاد الظل الليبي (2014–2025)

جدول (2) تقديرات حجم اقتصاد الظل الليبي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنة	حجم اقتصاد الظل (مليار دولار)	نسبة إلى الناتج م.إ%	نسبة العمالة غير الرسمية %	مؤشر سيادة القانون (WGI)
2014	15.2	37.0	48.5	1.68-
2015	12.4	42.5	51.2	1.79-
2016	11.5	51.8	55.8	1.95-
2017	13.8	45.2	53.1	1.88-
2018	18.6	38.5	50.4	1.81-
2019	20.2	38.8	49.6	1.85-
2020	15.1	54.1	58.9	2.05-
2021	19.8	46.2	55.2	1.92-
2022	23.7	41.4	52.8	1.78-
2023	22.1	41.1	52.5	1.75-
2024*	21.0	41.0	53.1	1.77-
2025**	20.3	41.0	53.8	1.79-

Medina & Schneider (2019)محدَّثة World Bank WGI (2023)

تكشف نتائج الجدول (2) أن متوسط حجم اقتصاد الظل في ليبيا خلال فترة الدراسة بلغ نحو 43.2% من الناتج الاقتصادي، وهي نسبة تفوق بشكل ملحوظ متوسط دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)البالغ 26.7% وفق تقديرات صندوق النقد الدولي(IMF, 2022) ، مما يعكس اتساع نطاق الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية مقارنة بالمستويات الإقليمية وقد سجل اقتصاد الظل أعلى مستوياته خلال عام 2020، حيث تجاوزت نسبته 54%، وهو ما يرتبط بصورة مباشرة بتفاقم الأوضاع الأمنية والاقتصادية، ولا سيما تصاعد حدة الصراع، وإغلاق عدد من الحقول النفطية، إضافة إلى التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 التي عمّقت حالة عدم اليقين وأضعفت قدرة القطاع الرسمي على الاستيعاب والتشغيل. وفي المقابل، تشير فترات الانخفاض النسبي خلال الأعوام 2017–2019 و2021–2022 إلى وجود علاقة تفاعلية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، بحيث لا يعمل اقتصاد الظل بمعزل عن الاقتصاد الرسمي، بل يتأثر بتحسن أو تراجع أدائه، مما يدعم فرضية الدراسة القائلة بأن العلاقة بين القطاعين تتسم بالطابع التبادلي والديناميكي؛ إذ قد يتوسع الاقتصاد غير الرسمي في أوقات الأزمات لتعويض ضعف النشاط الرسمي، بينما ينكمش نسبياً عند تحسن البيئة الاقتصادية والمؤسسية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. المقارنة الإقليمية والدولية

جدول (3) نسبة اقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مختارة متوسط (2014-2022).

الدولة	متوسط نسبة اقتصاد الظل%	نوع الاقتصاد	وضع الاستقرار السياسي
ليبيا	43.2	ريعي نفطي	صراع مسلح
اليمن	50.8	منخفض الدخل	صراع مسلح
العراق	35.4	ريعي نفطي	هش
سوريا	67.2	منخفض الدخل	صراع حاد
مصر	30.1	متوسط منخفض	مستقر نسبياً
تونس	33.5	متوسط مرتفع	مستقر نسبياً
المغرب	28.7	متوسط منخفض	مستقر
الجزائر	31.0	ريعي نفطي	مستقر نسبياً
متوسط MENA	26.7	متنوع	—
متوسط OECD	16.5	مرتفع الدخل	مستقر

IMF (2022, 2023a)؛Medina & Schneider (2019)

4. الخسائر الضريبية التراكمية

جدول (4) تقدير الخسائر الضريبية الناجمة عن اقتصاد الظل في ليبيا(2014-2025)

السنة	حجم اقتصاد الظل(مليار دولار)	معدل الضريبة الفعلي%	الخسارة الضريبية (مليون دولار)	الإيرادات الحكومية (مليار دولار)	نسبة الخسارة %
2014	15.2	8.5	1,292	21.8	5.9
2015	12.4	8.5	1,054	11.2	9.4
2016	11.5	8.5	978	8.7	11.2
2017	13.8	9.0	1,242	16.5	7.5
2018	18.6	9.2	1,711	26.4	6.5
2019	20.2	9.2	1,858	28.3	6.6
2020	15.1	8.8	1,329	13.1	10.1
2021	19.8	9.5	1,881	26.8	7.0
2022	23.7	9.8	2,323	35.2	6.6
2023	22.1	9.5	2,100	31.7	6.6
2024*	21.0	9.5	1,995	29.8	6.7
2025**	20.3	9.3	1,888	28.5	6.6

IMF (2023b)؛ البنك المركزي الليبي(2024) ؛ وزارة المالية الليبية (2023)

تكشف لنا معطيات الجدول (4) عن الأثر المالي العميق الذي يترتب على اتساع نطاق اقتصاد الظل في ليبيا، حيث تشير التقديرات إلى أن الخسائر السنوية التي تلحق بالخزينة العامة نتيجة فقدان جزء من الموارد الإيرادية المحتملة تراوحت بين 978 مليون دولار و2.32 مليار دولار خلال سنوات الدراسة. كما بلغ

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إجمالي الخسائر التراكمية أكثر من 19.6 مليار دولار خلال اثنتي عشرة سنة، وهو ما يعكس حجم الاستنزاف الذي تتعرض له الموارد العامة بسبب انتقال نسبة معتبرة من الأنشطة الاقتصادية إلى خارج القنوات الرسمية. ولا تقتصر تداعيات هذا الفاقد المالي على انخفاض الحصيلة العامة فحسب، بل تمتد لتشمل إضعاف قدرة الدولة على تنفيذ برامج التنمية وتحقيق الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية. وتبرز خطورة هذه الخسائر بصورة أوضح عند مقارنتها بحجم الإنفاق التنموي خلال الفترة نفسها، إذ تعادل تقريباً ثلاثة أضعاف ما خصصته الحكومات الليبية المتعاقبة للبنية التحتية، الأمر الذي يؤكد أن اقتصاد الظل يمثل تحدياً اقتصادياً ومؤسسياً يتجاوز مسألة التهرب من الالتزامات المالية، ليصبح عاملاً مؤثراً في إضعاف مسار التنمية وتقليص كفاءة الاقتصاد الرسمي.

النموذج: القياسي

1- مواصفات النموذج

لاختبار الفرضية الثانية (H_2) يُقدَّر النموذج الخطي التالي بطريقةOLS

$$GDPG_t = \alpha + \beta_1\ Shadow_t + \beta_2\ OilP_t + \beta_3\ Conflict_t + \beta_4\ Inflation_t + \varepsilon_t$$

حيث GDPG_t = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ Shadow_t = نسبة اقتصاد الظل (%GDP)؛ OilP_t = إنتاج النفط) مليون ب/ي(؛ Conflict_t = مؤشر شدة الصراع) متغير وهمي(؛ Inflation_t =معدل التضخم؛ ε_t = حد الخطأ.

1. نتائج التقدير:

جدول (5) نتائج تقدير نموذج — OLS المتغير التابع :معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2024-2014)

المتغير	المعامل (β)	الخطأ المعياري	إحصاءt	قيمةp	مستوى الدلالة
الثابت(α)	42.31	8.54	4.95	0.001	***
اقتصاد الظل (β_1)	0.43-	0.12	3.58-	0.006	***
إنتاج النفط (β_2)	18.62+	3.21	5.80	0.000	***
مؤشر الصراع(β_3)	12.44-	2.88	4.32-	0.002	***
التضخم(β_4)	0.38-	0.18	2.11-	0.043	**
R^2المعدَّل	0.912	—	—	—	—
إحصاءF	19.87	—	—	0.000	***
Durbin-Watson	2.14	—	—	—	—

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. نتائج اختبارGranger

جدول (6) نتائج اختبار Granger للسببية بين اقتصاد الظل ومعدل النمو

اتجاه العلاقة السببية	فترات الإبطاء	إحصاء F	قيمةp	القرار
اقتصاد الظل ← الناتج م.إ	2	4.82	0.038	سببية معنوية **
الناتج م.إ ← اقتصاد الظل	2	2.17	0.183	لا توجد سببية
إنتاج النفط ← الناتج م.إ	1	12.40	0.001	سببية معنوية ***
الصراع ← اقتصاد الظل	1	6.93	0.018	سببية معنوية **

****دلالة عند1% ؛ ** دلالة عند5%*

.

3. التحليل القطاعي لمكوّنات اقتصاد الظل

جدول(7) التوزيع متوسط القطاعي لاقتصاد الظل الليبي (2018-2023)

القطاع	الحجم التقديري (مليار دولار)	النسبة%	مستوى المخاطر
تهريب الوقود ومشتقاته	5.8	28.5	مرتفع جداً
سوق الصرف الأجنبي الموازية	4.3	21.2	مرتفع
التجارة غير الرسمية والتهريب الحدودي	3.9	19.2	مرتفع
الخدمات غير المسجّلة(بناء وصحة وتعليم)	3.2	15.7	متوسط
الزراعة والاقتصاد الريفي غير الرسمي	1.6	7.9	منخفض
قطاعات متنوعة أخرى	1.5	7.4	متوسط

Global Initiative Against Transnational Organized Crime (2021)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4. تقييم السياسات الاقتصادية

جدول (8) تقييم فاعلية السياسات في مواجهة اقتصاد الظل الليبي

السياسة	الهدف	مستوى التطبيق	الأثر المُلاحَظ	العقبات الرئيسية
إصلاح دعم الوقود	تقليص التهريب	جزئي (20%<)	محدود جداً	مقاومة سياسية واجتماعية
توحيد سعر الصرف	إغلاق السوق الموازية	جزئي (2021)	مؤقت	ازدواجية المصارف المركزية
الشمول المالي الرقمي	إدماج القطاع غير الرسمي	منخفض	أولي	ضعف البنية التحتية
تبسيط تراخيص الأعمال	تحفيز التسجيل الرسمي	ضعيف	غير قابل للقياس	بيروقراطية مزدوجة
الإصلاح الضريبي	توسيع القاعدة الضريبية	ضعيف جداً	غير قابل للقياس	ضعف الجهاز الضريبي

World Bank (2023)؛IMF (2023a)

أولاً: اختبار فرضيات الدراسة

1. **اختبار الفرضية الأولى:(H_1)**

- **مضمون الفرضية :**يُفترض أن يتجاوز حجم اقتصاد الظل في ليبيا الحدود الطبيعية المقدرة في الاقتصادات المستقرة.
- **النتائج :**بلغ متوسط نسبة الاقتصاد غير الرسمي نحو 43.2% من إجمالي النشاط الاقتصادي، متجاوزًا الحد المفترض المحدَّد بـ 35%. كما وُجد ارتباط موجب وقوي بين انتشار اقتصاد الظل وتصاعد حدة الصراع (بمعامل ارتباط بلغ 0.74)، وتراجع إنتاج النفط (بمعامل ارتباط بلغ 0.68).
- **القرار :**قَبول الفرضية الأولى؛ حيث ساهمت الظروف الأمنية والاقتصادية الاستثنائية في ليبيا مباشرةً في توسع الأنشطة الموازية.

2. **اختبار الفرضية الثانية:(H_2)**

- **مضمون الفرضية :**توجد علاقة عكسية بين توسّع اقتصاد الظل ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الرسمي.
- **النتائج :**أظهرت نتائج النموذج القياسي وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.01، حيث بلغت قيمة معامل التأثير ($\beta_1 = -0.43$). ويدل ذلك على أن ارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي بمقدار نقطة مئوية واحدة يرتبط بانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الرسمي بنحو 0.43 نقطة نمو؛ نتيجة انسحاب جزء من النشاط الاقتصادي خارج إطار التسجيل والإنتاج الرسمي، وتراجع الإيرادات العامة والقدرة الاستثمارية.
- **القرار :**قَبول الفرضية الثانية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. **اختبار الفرضية الثالثة:(H_3)**
   - **مضمون الفرضية :**يؤثر اقتصاد الظل سلبًا على الموارد المالية العامة وقدرة الدولة على تمويل التنمية.
   - **النتائج :**تجاوزت الخسائر المتراكمة الناتجة عن تراجع الإيرادات الضريبية للأنشطة غير الرسمية حاجز 19.6 مليار دولار. وأدّى هذا الفقد المالي إلى تحجيم قدرة الدولة على تمويل القطاعات الإنتاجية والخدمية، وإضعاف البيئة الاستثمارية، وتقليص الإنفاق التنموي.
   - **القرار :**قَبول الفرضية الثالثة.
4. **اختبار الفرضية الرابعة:(H_4)**
   - **مضمون الفرضية :**تمثّل الإصلاحات المؤسسية والشمول المالي أدوات فعّالة للحد من انتشار الاقتصاد غير الرسمي.
   - **النتائج والقرار :**أثبتت التحليلات أن الإصلاحات المؤسسية وتعزيز الشمول المالي يسهمان بشكل مباشر في تقليص الحواجز أمام الأنشطة غير الرسمية وتحفيز اندماجها تدريجيًا ضمن الاقتصاد المنظم؛ وبناءً عليه قُبلت الفرضية.

الخاتمة والاستنتاجات

1. أظهرت الدراسة أن اقتصاد الظل في ليبيا أصبح ظاهرة اقتصادية هيكلية تتجاوز كونه نشاطًا محدودًا أو مؤقتًا مرتبطًا بالأزمات؛ إذ تحول إلى جزء مؤثر من بنية الاقتصاد الوطني نتيجة تراكم عوامل مؤسسية واقتصادية واجتماعية متداخلة.
2. بيّنت الدراسة أن توسع الأنشطة غير الرسمية جاء نتيجة ضعف قدرة المؤسسات الرسمية على تنظيم النشاط الاقتصادي، إلى جانب حالة عدم الاستقرار السياسي، وتشوه السياسات الاقتصادية، ووجود فجوة واضحة بين الإطار التشريعي والتطبيق الفعلي.
3. أكدت نتائج الدراسة أن انتشار اقتصاد الظل يرتبط بدرجة كبيرة بمستوى كفاءة الدولة وقدرتها على أداء وظائفها الأساسية؛ حيث يؤدي ضعف المؤسسات وتراجع الثقة بها إلى اتساع نطاق الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة.
4. أوضحت الدراسة أن تعزيز الحوكمة الاقتصادية، وتحسين بيئة الاستثمار والأعمال، ورفع كفاءة الخدمات العامة، تمثل مدخلًا أساسيًا للحد من توسع اقتصاد الظل وإعادة دمج الأنشطة غير الرسمية ضمن الاقتصاد الرسمي.
5. أثبتت الدراسة أن معالجة ظاهرة اقتصاد الظل لا يمكن أن تعتمد على الإجراءات الرقابية والعقابية فقط، بل تتطلب معالجة الأسباب الجذرية المرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي، ومستوى العدالة المؤسسية، وآليات إدارة الموارد العامة.
6. بيّنت الدراسة أن الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا يمثل ظاهرة مرتبطة بهيكل الاقتصاد الريعي، وضعف النظام الضريبي، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وتشوهات منظومة الدعم؛ وهي عوامل أسهمت في استمراره وتوسعه.
7. أظهرت النتائج أن اقتصاد الظل أدى دورًا مزدوجًا؛ فمن جهة، وفر مصادر دخل وفرص عمل للعديد من الفئات في ظل ضعف الاقتصاد الرسمي، ومن جهة أخرى، تسبب في آثار اقتصادية سلبية أثرت في كفاءة الاقتصاد الوطني.
8. أكدت الدراسة أن استمرار توسع الاقتصاد غير الرسمي أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة، وضعف قدرة الدولة على التخطيط الاقتصادي، وتراجع مستويات الاستثمار والإنتاجية، بما يحد من فرص تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
9. أوضحت التقديرات التي توصلت إليها الدراسة أن الخسائر المالية المرتبطة باقتصاد الظل بلغت نحو 19.6 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس حجم التأثير السلبي لهذه الظاهرة على المالية العامة للدولة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

10. أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية بين حجم اقتصاد الظل وأداء الاقتصاد الرسمي؛ إذ يؤدي توسع الأنشطة غير المنظمة إلى إضعاف القاعدة الإنتاجية الرسمية وتقليل قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو مستقرة.
11. بيّنت الدراسة القياسية أن ارتفاع حجم اقتصاد الظل بنسبة نقطة مئوية واحدة يرتبط بانخفاض النمو الاقتصادي الرسمي بنحو 0.43 نقطة، مما يؤكد الأثر السلبي للاقتصاد الموازي على مسار التنمية الاقتصادية.
12. أكدت الدراسة أن الإصلاح المؤسسي يمثل الركيزة الأساسية لمواجهة اقتصاد الظل، من خلال بناء مؤسسات أكثر كفاءة، وتعزيز سيادة القانون، وتحسين إدارة الموارد العامة.
13. أوضحت النتائج أن تطوير النظام المالي والإداري، وتبسيط الإجراءات الاقتصادية، وتحسين البيئة التنظيمية، تعد عوامل ضرورية لتشجيع الأفراد والمنشآت على الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.
14. خلصت الدراسة إلى ضرورة التحول من سياسة المواجهة المباشرة مع اقتصاد الظل إلى سياسة الدمج الاقتصادي التدريجي؛ باعتبار أن جزءًا كبيرًا من هذه الأنشطة يمثل طاقة اقتصادية يمكن استثمارها وتوجيهها.
15. أكدت الدراسة في نهايتها أن الحد من اقتصاد الظل في ليبيا يرتبط بإعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن، وتحقيق بيئة اقتصادية تقوم على الكفاءة والعدالة والشفافية.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، تقترح الدراسة مجموعة من السياسات والتوصيات الإجرائية، وهي كالتالي:

1. **إصلاح منظومة الدعم :**توصي الدراسة بضرورة إعادة تصميم نظام دعم الوقود وفق آليات أكثر عدالة وكفاءة، تقوم على توجيه الدعم إلى المستحقين بصورة مباشرة بدلًا من الدعم الشامل، مع ربط الاستحقاقات بالرقم الوطني وتطبيق أنظمة إلكترونية حديثة لتتبع عمليات التوزيع والحد من التسرب والتهريب.
2. **توحيد المؤسسات النقدية وسياسة الصرف :**توصي الدراسة بالعمل على استكمال توحيد المؤسسات النقدية، ووضع سياسة صرف أكثر استقرارًا وواقعية تقلل الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية، بما يحد من فرص المضاربة والأنشطة الريعية المرتبطة بالحصول على العملة الأجنبية.
3. **تعزيز مؤسسات العدالة الاقتصادية :**توصي الدراسة بتطوير مؤسسات العدالة الاقتصادية من خلال إنشاء دوائر متخصصة بالقضايا التجارية والضريبية، ورفع كفاءة الأجهزة الجمركية، وتحسين الرقابة على المنافذ الحدودية، بما يحقق التوازن بين التنظيم الاقتصادي وتسهيل ممارسة الأعمال.
4. **تبسيط الإجراءات الضريبية :**توصي الدراسة بإعادة النظر في الإجراءات الضريبية من خلال تبسيطها، وتخفيض تكاليف الالتزام بها، وتقديم حوافز للمنشآت الصغيرة والأفراد الراغبين في تسجيل أنشطتهم، بما يجعل الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي خيارًا اقتصاديًا جاذبًا.
5. **التحول الرقمي للتسجيل :**توصي الدراسة باعتماد منصة رقمية وطنية تسمح بتسجيل المشاريع والمنشآت بسرعة وبإجراءات مبسطة، وتقليل الحواجز البيروقراطية التي تدفع بعض الأنشطة إلى العمل خارج الإطار الرسمي.
6. **تنويع القاعدة الإنتاجية :**توصي الدراسة بتطوير القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وخاصة الزراعة، والسياحة، والصناعات الصغيرة، والاقتصاد الرقمي، بهدف توفير فرص عمل رسمية وتقليل الاعتماد على الأنشطة غير المنظمة.
7. **إدارة العوائد النفطية :**توصي الدراسة بتبني آليات أكثر فعالية لإدارة العوائد النفطية، بما يضمن توجيهها نحو الاستثمار والتنمية، وتقليل آثار الاقتصاد الريعي الذي يمثل أحد العوامل المغذية لاقتصاد الظل.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المراجع:

المراجع العربية:

[1] أبو عزوم، أ. (2016). تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للاقتصاد الليبي من 1990 إلى 2010م. *مجلة البحوث الأكاديمية*، (5)، جامعة سبها، ليبيا.

[2] بكادي، م. (2021). أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول المصدرة والمستهلكة خلال الفترة 1990–2019: الجزائر والمغرب أنموذجاً. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال*، 5(1)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر.

[3] بلقلة، ب. (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله. *مجلة أبعاد اقتصادية*، (8)، 54-74. https://doi.org/10.36539/1427-000-008-00454

[4] بن ختم، ي. (2016). *العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية: حالة الجزائر* (رسالة ماجستير غير منشور). جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

[5] الحاسي، ع. ح. (2020). *دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).

[6] حواس، أ. (2021). *نماذج النمو الاقتصادي*. منشورات مخبر تطوير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الجزائر.

[7] حمزة، م. ا. (2022). أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي: دراسة على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980–2019). *Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences*، 7(4)، 67-83. https://doi.org/10.58916/jhas.v7i4.658

[8] خولة، ع.، حسنا، أ.، ومقدم، ع. (2019). أثر أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر وقطر. *مجلة البشائر الاقتصادية*، (2)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر.

[9] طهير، ن. ا. (2019). *أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدول الأوبك باستخدام بيانات بانل (2000–2017)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البويرة، الجزائر.

[10] لمطوش، ل.، وبوادو، ف. (2018). أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1965–2010. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال*، 2(7)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر.

[11] ملوح، ف.، ومكيد، ع. (2020). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990–2018. *مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي*، 17(عدد خاص)، الجزائر.

[12] وحشي، ه. (2017). *أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر للفترة 1990–2015* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

المراجع الأجنبية:

[13] Alallam, H. M., & Mohamed, A. (2026). The constitutional basis of tax policy in Libya: A legal-economic analysis. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(1), 90-102. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.97

[14] Allingham, M. G., & Sandmo, A. (1972). Income tax evasion: A theoretical analysis. *Journal of Public Economics*, 1(3–4), 323–338. https://doi.org/10.1016/0047-2727(72)90010-2

[15] Auty, R. M. (2001). *Resource abundance and economic development*. Oxford University Press.

[16] Boukelia, A., & Boussalem, F. (2020). Shadow economy in Algeria: Determinants and macroeconomic implications. *Emerging Markets Finance and Trade*, 56(8), 1801–1820. https://doi.org/10.1080/1540496X.2019.1678122

[17] Cagan, P. (1958). The demand for currency relative to the total money supply. *Journal of Political Economy*, 66(4), 303–328. https://doi.org/10.1086/258056

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[18] Central Bank of Libya. (2021). *Monetary policy report and exchange rate bulletin*. CBL.
[19] Central Bank of Libya. (2024). *Annual economic report 2023*. CBL Statistics Department.
[20] Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. *The Economic Journal*, 92(368), 825–848. https://doi.org/10.2307/2232670
[21] De Soto, H. (2000). *The mystery of capital: Why capitalism triumphs in the West and fails everywhere else*. Basic Books.
[22] Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution*. World Bank Group. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1259-0
[23] Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit. (2020). *Fuel smuggling and subsidy reform in Libya: Drivers, networks and policy options*. GIZ Libya Programme.
[24] Dileab, A. K. (2026). The Transition to a Green Economy and Energy Shift and Their Impact on Economic Dynamics in Libya. *Journal of Environmental and Energy Economics*, 8(3), 201–219.
[25] Feige, E. L. (1990). Defining and estimating underground and informal economies: The new institutional economics approach. *World Development*, 18(7), 989–1002. https://doi.org/10.1016/0305-750X(90)90081-8
[26] Global Initiative Against Transnational Organized Crime. (2021). *Libya's illicit economy: Survival mechanisms and system consolidation*. Global Initiative Publications.
[27] Gylfason, T. (2001). Natural resources, education, and economic development. *European Economic Review*, 45(4–6), 847–859. https://doi.org/10.1016/S0014-2921(01)00127-1
[28] Gyomai, G., & van de Ven, P. (2014). The non-observed economy in the system of national accounts. *OECD Statistics Brief*, 18, 1–8.
[29] Hart, K. (1973). Informal income opportunities and urban employment in Ghana. *Journal of Modern African Studies*, 11(1), 61–89. https://doi.org/10.1017/S0022278X00008089
[30] Hassan, M., & Schneider, F. (2016). *Size and development of the shadow economies of 157 countries worldwide: Updated and new measures from 1999 to 2013*. IZA Discussion Paper No. 10038.
[31] International Monetary Fund. (2021). *Libya: Staff concluding statement of the 2021 Article IV mission*. IMF.
[32] International Monetary Fund. (2022). *Regional economic outlook: Middle East and Central Asia*. IMF Publications.
[33] International Monetary Fund. (2023a). *Libya: 2022 Article IV consultation* (IMF Country Report No. 23/47). IMF.
[34] International Monetary Fund. (2023b). *Fiscal monitor: Fiscal policy in the great election year*. IMF Publications.
[35] International Monetary Fund. (2024). *World economic outlook: Policy pivot, rising threats*. IMF Publications.
[36] Lacko, M. (2000). Hidden economy—an unknown quantity? Comparative analysis of hidden economies in transition countries, 1989–95. *Economics of Transition*, 8(1), 117–149. https://doi.org/10.1111/1468-0351.00038
[37] Loayza, N. V. (2018). Informality in the process of development and growth. *The World Economy*, 41(12), 3381–3401. https://doi.org/10.1111/twec.12710
[38] Medina, L., & Schneider, F. (2019). *Shedding light on the shadow economy: A global database and the interaction with the official one* (CESifo Working Paper No. 7981). CESifo.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[39] Megeirhi, H. A. A. (2026). From Physical Capital to Digital Value: The Economic Transformation Driven by AI. *International Journal of Digital Economy and Innovation*, 9(1), 33–51.
[40] North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge University Press.
[41] Omer Faraj S. Amaitiek, & Saleh Ali Ahmad Alwasla. (2026). Inefficiency of Foreign Exchange Distribution Mechanisms via Commercial Banks and its Impact on Exchange Rate Stability: An Applied Study on the Libyan Economy (2016-2022). Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(1), 52.-66. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.94
[42] Papava, V. (2012). On the theory of post-communist economic transition to the market. *International Journal of Social Economics*, 39(4), 282–299. https://doi.org/10.1108/03068291211205229
[43] Portes, A., & Schauffler, R. (1993). Competing perspectives on the Latin American informal sector. *Population and Development Review*, 19(1), 33–60. https://doi.org/10.2307/2938384
[44] Putnam, R. D. (1993). *Making democracy work: Civic traditions in modern Italy*. Princeton University Press.
[45] Rehab Ragab Morayef Younis. (2026). Socio-Economic Factors Leading to Administrative Corruption in Libya and Methods of Combating It: A Survey Study of Administrative Staff in the Education and Health Sectors in Tobruk. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(2), 99-124. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i2.192
[46] Saleh Mohammed Saleh Bouzriq. (2026). The Role of Budget Estimates in Evaluating the Financial and Administrative Performance of Libyan Organizations: A Field Study on a Sample of Libyan Organizations in the City of Al Kufra. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(2), 743-775. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i2.246
[47] Schneider, F. (2022). New estimates for the shadow economies all over the world. *International Economics*, 169, 150–163. https://doi.org/10.1016/j.inteco.2021.12.001
[48] Schneider, F., & Enste, D. H. (2000). Shadow economies: Size, causes, and consequences. *Journal of Economic Literature*, 38(1), 77–114. https://doi.org/10.1257/jel.38.1.77
[49] Tanzi, V. (1983). The underground economy in the United States: Annual estimates, 1930–80. *IMF Staff Papers*, 30(2), 283–305. https://doi.org/10.2307/3866948
[50] United Nations Conference on Trade and Development. (2021). *Trade and development report 2021: From recovery to resilience*. United Nations.
[51] United Nations Development Programme. (2021). *Libya human development report 2021: Building back better*. UNDP Libya Country Office.
[52] United Nations Development Programme. (2022). *Integrated national financing framework for Libya*. UNDP.
[53] World Bank. (2021). *Libya economic monitor: The COVID-19 pandemic and Libya's fragile economy*. World Bank Group.
[54] World Bank. (2022). *Financial inclusion in conflict-affected countries: Lessons from Libya and Yemen*. World Bank Group.
[55] World Bank. (2023a). *Libya economic monitor: A fragile recovery*. World Bank Group.
[56] World Bank. (2023b). *Worldwide governance indicators 2023 update*. World Bank Group.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJHAS** and/or the editor(s). **AJHAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).